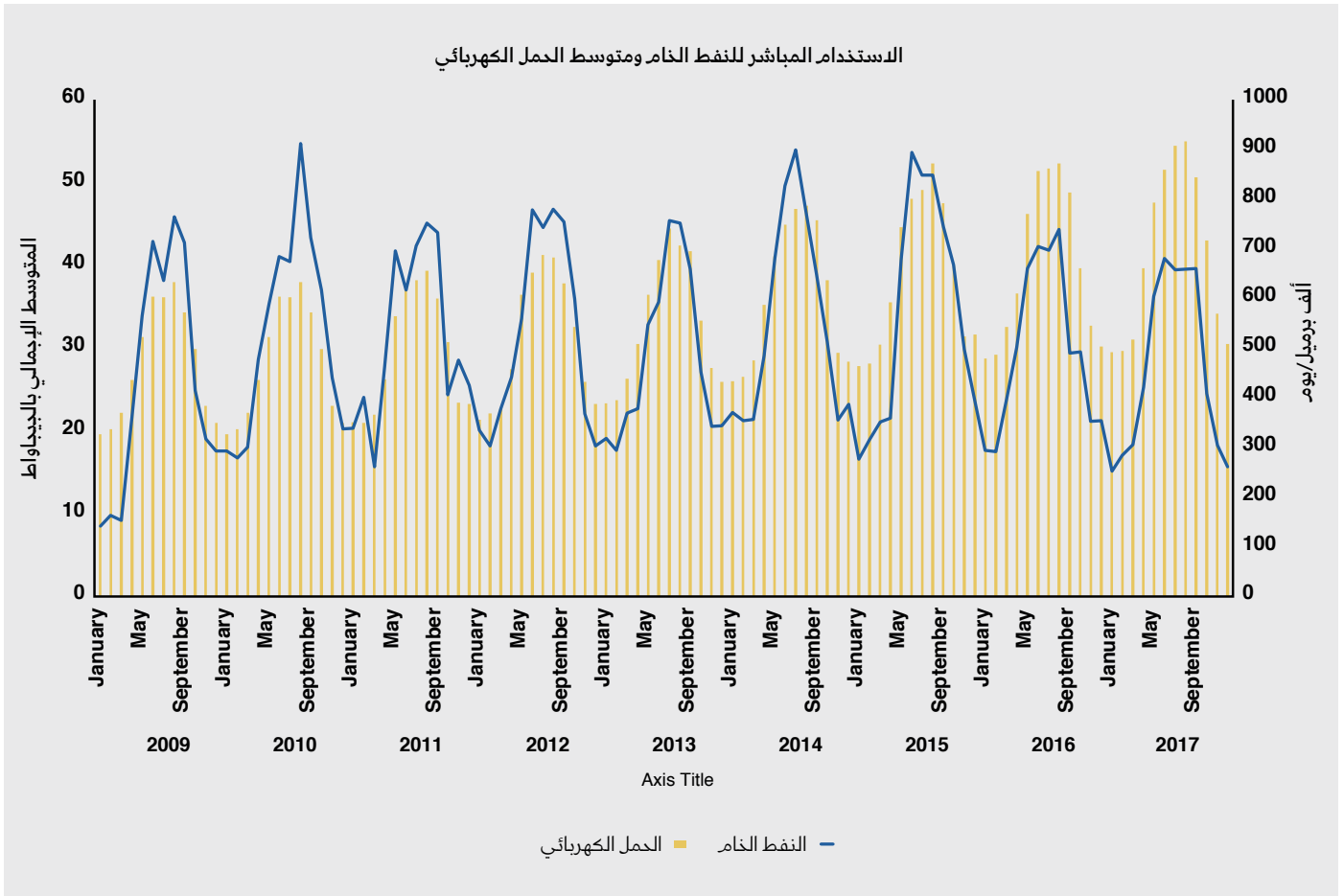


# تحليلات البيانات

24/09/2019

## الاستخدام المباشر للنفط الخام في قطاع الكهرباء السعودي



طرحت حكومة المملكة مجموعة من الإصلاحات وذلك في الفترة بين عامي 2016م و2018م باعتبارها جزءاً من الرؤية السعودية 2030 الرامية لتحديث الاقتصاد وجعله أقل اعتماداً على العائدات النفطية، وقد تضمنت هذه الإصلاحات زيادة أسعار الطاقة المحلية وإعطاء الأولوية لكفاءة الطاقة وتنويع مزيج الوقود في البلاد.

- يُمثل قطاع المباني في المملكة العربية السعودية الحصة الأكبر (76%) من إجمالي الطلب على الكهرباء، بينما نجد أنّ طلب القطاع الصناعي يمثل حوالي 19%، فيما تمثل بقية القطاعات الأخرى نسبة الـ5% المتبقية.
- يُمثل الطلب على الكهرباء للمستخدمين في القطاع السكني حوالي 50% من إجمالي الطلب على الكهرباء لقطاع المباني، يليهم المستخدمون في القطاع التجاري بنسبة 16% وقطاع المكاتب الحكومية 11%. بينما نجد أنّ استهلاك التكييف للكهرباء يمثل نسبة تتراوح بين 60-70% من إجمالي استهلاك الكهرباء السكنية.
- إزداد طلب قطاع المباني على الكهرباء بنسبة بلغت متوسط 6.7% سنوياً وذلك بين عامي 2010م و2017م، ويُعزى هذا النمو في الطلب بالدرجة الأولى إلى ارتفاع متوسط درجات الحرارة في المملكة وانخفاض أسعار الطاقة والنمو السكاني المُتسارع وزيادة المداخل إضافة لحاجة المزيد من الوحدات السكنية والتجارية إلى توفير التبريد لها خلال فصل الصيف.
- ظل قطاع الطاقة يستخدم النفط الخام دوماً لتلبية ارتفاع ذروة الطلب، غير أنّ هذه الاستراتيجية تحد من فرص الاستثمارات والقدرة التصديرية خاصة بأوقات الأزمات، حيث انخفضت في السنوات الثلاث الماضية أحجام حرق النفط الخام والذي يُعزى جزئياً إلى زيادة استخدام الغاز الطبيعي في قطاع الطاقة.
- انخفض حرق النفط الخام المرتبط بذروة الطلب على الكهرباء في الصيف من ذروة بلغت مُعدل 894,000 برميل من النفط يومياً في شهر يوليو من عام 2015م مقارنة 580,000 برميل من النفط يومياً في شهر يوليو لعام 2018م.
- يُمكنُ للتحسينات المُدخلة على كفاءة استخدام الطاقة في أجهزة التكييف والعزل المنزلي وتسرب الهواء في المباني أن تؤدي إلى تقليل حرق النفط الخام في قطاع الطاقة.
- بإمكان توليد الطاقة الكهروضوئية الشمسية (PV) وتكييف الهواء باستخدام الطاقة الشمسية الحرارية إضافة لتقنيات التخزين البارد أنّ تؤدي جميعها إلى زيادة تنوع مزيج الوقود في البلاد وتخفيض ذروة الحمل الكهربائي وتقليل حرق النفط الخام وخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

تستخدمُ تحليلات بيانات كابسارك المذكورة في هذا البحث بيانات الحمل الشهري الفعلي واستخدام النفط الخام الشهري في قطاع الكهرباء السعودي، حيث يتم جمع هذه البيانات من مصادر مُتعددة متضمنة الشركة السعودية للكهرباء (SEC) والمبادرة المُشتركة بين المنظمات المُتعلقة ببيانات النفط (JODI).

**الباحث: ثامر الشهري**